

والمتفوقات من تلاميذ هذه المؤسسة التابعة للتعليم الخصوصي، وهذه المؤسسة بمدينة مراكش. كما يحضر معنا كذلك مجموعة من تلاميذ مؤسسة الإدريسي الخصوصية بالرباط، ومجموعة كذلك من تلاميذ ثانوية حنان الفتواكي التأهيلية بمدينة الرباط.

وباسمكم جميعا نرحب بهذه الثلة من أبنائنا ونتمنى لهم النجاح والتوفيق في مسارهم الدراسي.

بعد هذا، نشعر في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا وعددها 8، أربعة منها آنية موجهة لقطاعات: التربية الوطنية، التشغيل، الاتصال، الاقتصاد والمالية، و4 أسئلة عادية موجهة لقطاعات: التربية الوطنية، الاتصال، الاقتصاد والمالية.

ونستهل بأول سؤال وهو حول العلاقة بين الوزارة ومديري المؤسسات التربوية وهو موجه للسيد وزير التربية الوطنية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الدستوري لبسط هذا السؤال. تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لا بد أن أتقدم إلى سيادتكم بأحر التهاني على أمرين. الأمر الأول، تعيينكم من طرف جلالة الملك وزيار لقطاع التربية الوطنية وعودتكم إلى هذه القبة التي شهدت لكم ماضيا مشرفا ومشرفا من العطاء والنضال ومناقشات سجلها لكم التاريخ.

والأمر الثاني، هو حواراتكم الماراطونية مع النقابات في قطاع التربية والتي أسفرت على نتائج هامة جدا، تحدثت عنها الصحافة والإعلام الوطني هذا الصباح، إذن هنيئا لكم.

أما السؤال، السيد الوزير، فيتعلق بالفئة المسؤولة مباشرة على تسيير مؤسسات التعليم الابتدائي، والذي يناهز عدد أفرادها 8000 مدير، والتي تطالب بخلق إطار مديري عوض اعتبارها تكليفا مهمة، مما سيضمن استقرار نفسي لهؤلاء المديرين.

وهذا، السيد الوزير، يدفعهم إلى المزيد من العطاء في المهمة النبيلة التي يزاولونها، كما سياترتب عن ذلك تحسين الوضعية المادية وتنظيم الإدارة التربوية، إن على مستوى الهيكلة والموارد البشرية أو التجهيزات، علما أن الوزارة تعتمد على هذه الفئة من الأطر لتتيزيل مجموعة من البرامج الوطنية، مثل محاربة الهدر المدرسي، كذلك التربية غير النظامية، والرفع من معدل التمدن، خصوصا بالعالم القروي، مما يستدعي، السيد الوزير، الاستعجال في معالجة هذه المشاكل، كون أن هؤلاء المدراء اختاروا كأسلوب للاحتجاج مقاطعة البريد الإداري للأكاديميات والنيابات، وهو ما يعني انقطاع التواصل بين الإدارة والمؤسسات التربوية، خصوصا بالعالم

محضر الجلسة رقم 799

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1433 (21 فبراير 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثمان عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول برنامج الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص لاختتام أشغال الدورة الخريفية.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 21 فبراير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وكذلك قبل الشروع في برنامج الأسئلة الشفهية، وفي إطار افتتاح مجلس المستشارين على محيطه الخارجي، يحضر معنا هذه الجلسة مجموعة من التلاميذ الذين ينتمون إلى مجموعة مدارس عبدو نزار، وهم من المتفوقين

القروي.

السيد الوزير، بإقدامكم على حل هذا المشكل سيرتفع عدد الحسنات والأعمال التي تقيم بها خلال هذه المدة القصيرة، ولكم واسع النظر. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الأخ السي إدريس الراضي، كشكرك أولاً على الكلمات التي قلت في حقّي. هاذ الإطار دبال المديرين - مع الأسف الشديد - في المنظومة التربوية ديالنا، مع الزمان بدأ يتقلص الدور ديالها، في الوقت اللي مديري المؤسسات الابتدائية والمؤسسات الثانوية هما العمود الفقري ديال المنظومة التربوية، فالآن قررنا باش نردو الاعتبار لمدير المؤسسة الابتدائية وكذلك مدير المؤسسة الإعدادية والثانوي، ودرنا مناقشات كبيرة حول هذا الصنف من المتدخلين في المنظومة التربوية، والوزارة أصدرت واحد المراسلة، اللي كتقول فيها لمديري الأكاديميات والنواب ديال وزارة التربية الوطنية أن لا بد من رد الاعتبار لمدير المؤسسة، لأنه هي الحلقة الأساسية في المنظومة التربوية، هذا هو (le noyau dur)، مع الأسف الشديد ما بقاش حتى عندهم هامش التصرف في المؤسسة ديالهم.

لذلك، قررنا باش، أولاً، نردو لهم المكانة ديالهم، والمكانة ديالهم ما يمكن لها ترجع إلا إذا عملياً كانوا كيشرفوا على تأطير الأساتذة اللي عندهم في المؤسسة، في علاقات تربوية من خلال البرنامج ديال استعمال الزمان، من خلال التأطير البيداغوجي، من خلال توفير الشروط البيداغوجية والتربوية على مستوى المؤسسة. هذا الجانب الأول.

والجانب الثاني، اكتشفت في الوزارة بأنه كيمكن يتبناو أقسام، كيمكن يقع إصلاح في المدرسة، ومول الدار اللي هو مراقب ومسؤول على مول الدار لا علم له بها، ما كيمكنش. ولذلك، حتى حاجة ما يمكن ابتداء من الآن تكون في المؤسسة، كانت ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية إلا بالتشاور وبإشراك مدير المؤسسة ومجلس التسيير. هذا الجانب الثاني.

الجانب الثالث، هو هاذ النوع ديال الأطر، اللي قلت العمود الفقري في المنظومة التربوية ديالنا، ما عندهاش الإطار ديالها في الوزارة، أنت أعطيت رقم ديال 8000 مدير، تقريباً 7700 مدير في الابتدائي وعاد المديرين في الثانوي.

ولذلك هاذ الناس هاذو غادي يرجعوا هما الأساس في هاذ النظام التربوي وغادي يكون عندهم الإطار ديالهم في القانون الأساسي.

شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرًا للسيد الرئيس. ما يمكن لنا إلا نهنيو، مرة أخرى، السيد الوزير على هاذ الصدر الرحب ديالو، وأنا مازال تنأكد، السيد الرئيس والسادة الوزراء المحترمون، أي وزارة وزارة إلا... إذا سمحتم الإخوان، من عندك انت ما دايزاش.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، الله يجازيك بخير، واصل الجواب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

ما يمكن لنا إلا نشكرو السيد الوزير المحترم، وبكل صراحة أي وزارة تيمكن لها تمشي في واحد التوجه اللي غيمكن يستافدوا منه المغاربة، إلا ويكون على رأسها واحد الإنسان اللي يستاهل أنه يمشي ذيك الوزارة، فنتمتناو للسيد الوزير التوفيق في هذه المهمة، وإذا كانت شي اختلالات عاود ثاني نعاودو نوضعوها. هذا ما غادي يمنعناش اليوم نشكروه وغدا نكون شي اختلالات أننا نعاودو ننتقدوه. شكرًا السيد الرئيس، شكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

بالتأكيد، هذا واجب. شكرًا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

إذا سمحت، السيد الرئيس، غير ابغيت نستغل التعقيب باش نقول بأنه غادي يصبح إطار عند المدير في القانون الأساسي، وهاذ الإطار ديالو غادي يجعلو حتى في الترقية ديالو، تصوروا أن المدير تيكون 15 عام، 20 عام في تسيير المؤسسة، وحيث كيجي لامتحانات الترقية، كيدوز الامتحانات بحال إلى هو أستاذ أو معلم! امشي ما بقت عندو علاقة بالقسم وبالمنظومة البيداغوجية ديال القسم، وكيدوز الامتحان كأستاذ وما كيدوزش امتحان الترقية ديالو كمدير! واليوم المديرين ديالنا كتواجههم مشاكل اللي ما كانتش زمان عندنا. كتواجههم مشاكل اجتماعية داخل المؤسسة وفي محيط المؤسسة، وبالتالي خص تكون عندهم واحد القدرة لمواجهة هذه المشاكل اللي كتبان عندهم بحال اللي كتبان في الأسرة التعليمية. وجانب آخر مهم، هو أنه غادي تولي عندهم اعتمادات مباشرة باش يسيروا المؤسسة ديالهم لأنه "أهل مكة أدرى بشعابها"، واش غادي تصلح واحد المدرسة وانت ما كتهضرش مع المدير، كيجي النائب أو كيجي المهندس ويبدأ يقرر، والمدير هو اللي عارف أشنو الخصاص اللي عندو في

شوية.

احنا الآن بصدد إعادة النظر في القانون المتعلق بالتعليم الخصوصي، وأنه الحكومة متجهة أنها تدعم هاذ التعليم الخصوصي وتعطيه الدعم الكبير، لا من حيث الاستثمار ولا من حيث عدة امتيازات اللي كاينة في قوانين الاستثمار، ولكن راه ما يمكنش لها نهائيا الدولة تسكت على استغلال رجال التربية اللي في المدرسة المغربية في النظام الخصوصي، خص النظام الخصوصي بيذا يكون الناس حتى هو ونساعده وندعمه في تكوين حاملي الشهادات باش يوطروا التعليم دياهم.

ولكن - كيف قلت - هذا الموضوع هذا، لابد أن الناس تحكم الضمير ديالها، لأنه العائلات كلها تطمح باش وليداتها وبناتها يقرأو، وهاذ الشي ولى كياثر حتى على النقط، راه عندي اقريت تقارير، وأنا جديد في هاذ الوزارة، اقريت تقارير اللي حقيقة تمس بسمة رجال التربية، هم أقلية، ولكن عند الرأي العام كيتسحاب للناس كلهم أنهم كيتعاطو للدروس الخصوصية. هذه أقلية، من خلالكم كوجوهو لها نداء أنها باراكا من هاذ الشي، يمكن لها تدعم، ولكن باراكا من هاذ الشي، لأن البشر محسوب علميا وبيداغوجيا أنه الأستاذ في الثانوي 18 ساعة، كين الناس اللي كستخدم 30 ساعة، إذن ما كين مردودية في الثانوي. شكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

شكرا السيد الوزير على جوابه اللي كيتفهم به القضية ديال التعليم فيما يخص الساعات الإضافية.

تكلتم على التعليم الخصوصي، احنا كمتكلمو على الساعات الإضافية، معلوم اشكون اللي.. إذا كين شي قانون خصو يتطبق، لأن اشكون اللي كيعمل هاذ الساعات الإضافية، يعني المسؤولين على التعليم الرسمي، وهنا كين واحد الخطأ، لأن كيولي ضغط بنفوذ أصحاب التعليم باش الناس يطلبوا لأولادهم ساعات إضافية.

ولهذا، كظن على أن إذا كان شي قانون هنا فين خصوا يطبق، لأن الأستاذ، أنا ما كتبتهم حد، ولكن الواقع هو هذا، الأستاذ عندو طلبية، الأسر دياهم كتتبع النقط دياهم، كتوقع عليهم ضغوطات باش يطلبوا من الأساتذة يعطيهم ساعات إضافية.

ولهذا، كظن، السيد الرئيس، أنا شخصيا عندي فيك الثقة يعني تحول هاذ الاتجاه بطريقة قانونية باش كل واحد ياخذ الطريق دبالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم تعقيب أم لا؟ شكرا،

المدرسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. موضوع السؤال الثاني الموجه دائما إلى السيد وزير التربية الوطنية، موضوعه استفحال ظاهرة الساعات الإضافية بالنسبة للتعليم، والكلمة لأحد السادة مستشاري الفريق الاشتراكي لبسط السؤال. تفضل الأستاذ الهيلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،
السادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة الرئيسة،

علاوة على ما تعاناه الأسر المغربية من خصاص في المتطلبات الحياتية اليومية التي تثقل كاهلها، يضاف إلى ذلك استفحال ظاهرة الساعات الإضافية المعروفة التي أضرت بكثير من الأسر، خاصة ذوي الدخل المحدود، وأضرت بمردودية المنظومة التربوية وتطبيق البرامج التعليمية المعتمدة.

باختصار، ما هي، السيد الوزير المحترم، الإجراءات التي تنوي وزارتك وأتم في الحكومة الجديدة وذوي التجربة القليلة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

الإخوة، السي هلاي والإخوة في الفريق الاشتراكي، أولا كنشكركم اللي اطرحتو هاذ الموضوع هذا، لأنه هذا الموضوع ولى الشغل الشاغل ديال المغاربة، وأتمنى أنه من خلال هاذ الجلسة، رجال التعليم اللي كيتعاطو لهاذ الشي يقولوا رافة بأبناء المغاربة من هاذ الموضوع ديال الدروس الخصوصية.

كين حاجة أخطر، هو أنه الأساتذة عندنا في التعليم ديالنا العمومي في المدرسة المغربية وكيدروا ساعات إضافية في التعليم الخصوصي وكيعطيو نتيجة في التعليم الخصوصي، وفي المدرسة العمومية اللي هي الأصل دياهم ما كيعطوش نفس النتيجة، لا من حيث المردودية، لا من حيث مستوى التعليم، لا من حيث المستوى البيداغوجي والتربوي.

أتمنى أن من خلال مجلسكم الموقر ومن خلال هذا السؤال، الناس تعيد النظر في الضمير ديالها شوية. صحيح كين القانون، صحيح كين عدة وسائل لمقاومة هاذ الشي، هاذو رجال التربية لابد يرجعوا ويتكلموا مع ضميرهم

التي تتعلق بالتغطية الاجتماعية التي غادي تلعب واحد الدور كبير، التي بالمناسبة كنتكلمو معكم وكنتكلمو مع كل المعنيين بالأمر، أنهم يبذلوا الجهد الكافي على الأقل باش تعمم التغطية الصحية والاجتماعية وعلى الأقل يصرحوا ويحترموا التصريحات دعما للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودعما لهذا المأجورين ودعما للمقاولات التي تطبق القانون، فأقل ما يمكن في الطرف الراهن أمام ما نعرفوه من نقاش في الساحة، على الأقل نبذلو حمد لتعميم التغطية الصحية والاجتماعية وذلك بتعميم التصريحات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد المستشار عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرحه لهذا السؤال.

وبداية أنا أوافقه تماما بأننا أمام حالة التي لا يحترم فيها القانون ولا تحترم حقوق عدد كبير من المأجورين ديال القطاع الخاص أمام إما الغش، إما التملص، أمام تأدية هذا الواجب ديال دفع الاشتراكات ديال الضمان الاجتماعي وديال الضمان الصحي.

والواقع أن هاذ المشكل عندو ارتباط بما يسمى بالاقتصاد غير المنظم، وللأسف حتى المقاولات التي في الاقتصاد المنظم بعض الأوقات طرف من المأجورين ديالها كتعاملهم بهاذ الشيء.

القانون كييجعل على عاتق المشغل التصريح بالمأجورين التي هما تحت عهده ودفع الاشتراك الجانب اللي كيهمو والجانب اللي كيهم المأجورين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الآن، أمام هذه الحالة، احنا محتاجين لحالة استنفار بكل معنى الكلمة، هاذ الاستنفار كيهم الوزارة من دون شك، تبهم أساسا التفتيشية ديال الوزارة ديال التشغيل، وكيهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والقانون تيعطي الحق للمأجورين باش هم بأنفسهم يصرحوا للضمان الاجتماعي. وأظن بأننا محتاجين باش المنظمات النقابية، محتاجين باش المجتمع المدني، محتاجين باش الصحافة تساعد ندفعو في هاذ الاتجاه، باش يكون ضغط، باش أكثر عدد من الناس يدخلوا لهذا المجال هذا.

اتخذت بعض الإجراءات التي حسنت من الأداء، لا ديال الوزارة ولا ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي ما كانش تنسيق بين المفتشيتين، الآن أصبح هاذ التنسيق موجود، كين كذلك تبادل المعلومات التي ما كانش قبل، كينة عملية التي دارها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأنا وقفت عليها في آخر اجتماع اللي درتو معهم وهي

نشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على جميع المأجورين بالقطاع الخاص، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال. تفضل الأخ اليراح.

المستشار السيد عبد الرحيم اليراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني المحترم،

من أجل تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على جميع المأجورين بالقطاع الخاص يستوجب التصريح الفردي بكل عامل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غير أنه بالرجوع إلى الواقع نجد أن نسبة كبيرة من المأجورين غير مصرح بهم أو مصرح بهم بكيفية غير سليمة، وهو ما نجده في العديد من المقاولات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وفي قطاع البناء وفي قطاع النقل وفي قطاع المقاهي والمطاعم وفي القطاع الفلاحي، وفي قطاع الصناعة التقليدية، بما فيها الفنية أو الخدمائية، وفي قطاع التعليم الخصوصي، التي عاد تكلمتو عليه الآن، وفي قطاع الصحة الخصوصي، وفي القطاع الخدماتي، بما فيه المكونات ديالو الميكانيسيات والترسيبيات والبلومبية وغيرهم من واحد العدد من الفئات التي كتشغل في هاذ القطاع هذا، الخدماتي، والعاملين كذلك في مكاتب المحامين والأطباء والمهندسين والموثقين وغيرهم، وفي جميع فئات المأجورين الذين يتوفرون على عقد شغل، سواء أن يكون هذا العقد مكتوب أو غير مكتوب.

لأنه بطبيعة الحال بموجب القانون كما تعلمون، السيد الوزير، أنه كل مأجور يشتغل في مؤسسة ما، سواء أن يكون يتوفر على عقد مكتوب أو غير مكتوب، بطبيعة الحال، خصو يكون مصرح به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الشيء اللي كيخلي هاذ العمال كيتجرموا من التغطية الصحية، من التعويضات العائلية ومن التقاعد، خاصة أمام هزالة الأجور، الحد الأدنى للأجر، التي بطبيعة الحال في غالب الأحيان لا يتم احترامه.

وفي هذا الإطار، طالبنا باسم الفريق الفيدرالي، كما توصلتم بذلك، بعقد اجتماع لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية حول تعميم التغطية الصحية على جميع المأجورين، بحضوركم بطبيعة الحال، وطالبنا أيضا بعقد اجتماع ثاني أيضا لنفس اللجنة لتعميم كذلك التغطية على العاملين بقطاع النقل تطبيقا لما جاء في الاتفاق ديال 20 فبراير.

السيد الوزير، كما أشرنا إلى ذلك، أنه على الأقل الأشياء التي هي من تحصيل الحاصل وكما أشرنا إليه، ما يمكنش قبلو، على الأقل، أنه الأشياء

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

الله يخليك، غير باش نختم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

مسك الختام. أنا أعرفكم، السيد الرئيس، ماشي من النوع اللي كضرو مجال هاذ الهضرة في راسو، وتعامل معنا واحد شوية، راه احنا والله لا نقول إلا ما تؤمن به، لا نزايد على أحد.

وقلت أنا بأنه ما ابغيناش هاذ الحكومة تفشل لهذا الاعتبار الأول اللي قلت، والاعتبار الثاني هو أن الاستقرار ديال البلاد فوق كل مصلحة أخرى وبه وجب الإعلام.

ولكم السيد الوزير المحترم واسع النظر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، إن كان لكم تعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

في جوج كلمات، تبيظهر لي بأن احنا متفقين بأن خصنا نفعلو القانون، القانون ديال التغطية الاجتماعية والصحية موجود، خصو يتفعل، غادي يتفعل بالتفتيش وبالحوار وبالزجر، لأن خص القانون يحترم.

ولكن نتقول بأن هذا عمل ديال الحكومة، اللي غادي تقوم به إذا كانوا الفرقاء الاجتماعيين، من نقابات ديال المأجورين، أو الممثلين ديال رجال الأعمال كيتعاملوا مع دولة القانون كما ينبغي، فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول قانون الصحافة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. تفضل.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

تستدعي التحولات الهامة التي تعرفها بلادنا في مجال الحريات إلى التفتاة قوية لواقع الصحافة والإعلام، تماشيا مع عمق الإصلاح السياسي والمؤسسي الذي انخرطت فيه بلادنا من جهة، والتفاعل مع مطالب الفاعلين في هذا المجال من جهة أخرى، بما يستجيب لمتطلبات اللحظة الديمقراطية التي أصبحت فيها الديمقراطية الحقة وحرية التعبير وحقوق الإنسان أولوية الأولويات.

واحد المهية اللي كتشتغل بها المفتشية ديالها، تقدر تقول لكم بلي من 2005 إلى 2011 عدد المصحح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مر من مليون و580 ألف إلى 2 مليون و540 ألف، وهذا رقم محترم ومهم ولكن غير كافي، من دون شك لازال عدد من المأجورين اللي خارج التغطية خصنا نعملو جميع، وأنا مستعد باش نعمل معكم في هاذ الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ أفرياط للتعقيب، تفضل السي أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت نذكر السيد الوزير هو أن المغرب يعيش لحظة تاريخية خاصة من بعد إقرار الدستور الجديد، هذا الدستور الذي جاء بمقتضيات جديدة، خاصة ما يتعلق منها بالحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والتطبيب، والحق في التغطية الصحية هو حق من حقوق الإنسان، بل ولا بد من ربط مسألة التغطية الصحية بالتغطية الاجتماعية، على اعتبار أن التغطية الاجتماعية هي حق من حقوق المواطنة، ومدى تقدم الشعوب يقاس بمدى اهتمام أولا الدولة بهذا الجانب وأيضا بمدى انخراط الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذلك، فملي تنجيو للمسألة ديال التغطية الاجتماعية، فمقارنة مع بعض الدول اللي في نفس المستوى ديال بلادنا، فاحنا اليوم التغطية الاجتماعية لا تتجاوز 25%، في حين مصر مثلا 47%، تونس 60%، إلى غير ذلك.

لذلك، فاليوم، وتترجع للمسألة ديال التنزيل ديال الدستور، المغاربة ينتظرون ألا تبقى هاته المسألة مجرد شعارات، وأن المغاربة اليوم لا ينتظرون أن يأتينا خطاب من وزير معين يقول بأنه يجب البصارة، فجميع المغاربة تبيغيو البصارة خاصة مع هاذ البرد هذا، أو لا يجي شي واحد آخر يقول لنا أنا ما نتعرفش نعقد الكرافطة ولا شي حاجة، غادي نوريوك كيفاش تعقد الكرافطة، ولكن راه ماشي هذا هو المشكل ديال المغاربة.

وأنا أوكد، رغم أنني نتقول هاذ الشيء، أوكد لا نريد لهاته الحكومة أن تفشل، لماذا؟ لأننا نحب هذا الوطن، ولنا جنسية واحدة هي الجنسية المغربية وليست لنا أكثر من جنسية ك بعضهم، لذا...

الله يخليك، عندنا سؤال واحد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. جميع الفرق عندهم سؤال واحد، السيد المستشار أرجوك.

نحن نتطلع إلى مجلس وطني مستقل، ديمقراطي، قادر على التنظيم الذاتي للمهنة وتعزيز أخلاقيات المهنة، وبالتالي مؤسسة قوية تشرف بلادنا. قانون الصحافة، أنا أشاطرك الرأي، المغرب الآن محتاج إلى قانون عصري وحديث، يعزز ضمانات حريات ممارسة الصحافة، كما يعزز شروط ممارسة هذه المهنة في إطار من المسؤولية، لا يمكن لأي بلد أن يتقدم بدون إعلام ديمقراطي حر ومستقل، يشكل رقابة على السلطة ورقابة على الفاعلين في تدبير الشأن العام، هذا هو الغرض ديالنا.

خلاصات الحوار الوطني للإعلام والمجتمع تضمنت عدد من المقترحات، سنعمل على استنساخها، لكن هنالك بعض الأمور التفصيلية التي ستم بحوار مع المهنيين وكذلك المنظمات الحقوقية، التي تمت برحمة لقاء مع عدد منها في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

سأعيد طرح السؤال بصيغة أخرى، السيد الوزير، وهي متى؟ احنا لم نطرح السؤال عبثا، لكن ربطنا السؤال بالوضعية، احنا في واحد الوضع تيعيشو المغرب، طرحنا السؤال لأنه خص الإعلام، لاش قلنا نص قانوني تشريعي، باش الإعلام بحالو بحال واحد المجموعة ديال المؤسسات تتحمل مسؤوليتها في هاذ الشئ اللي كيجري في المغرب، يعني أن المفروض أن الإعلام يواكب ويؤطر ما يجري في المغرب لكي لا نتفح كما تيقولوا الإخوان على المجهول.

المسألة الثانية هو الخروج بالنص باش ننتقلو من المرحلة ديال الشنآن وديال الصدام بين الصحافة الحرة والحكومة.

والمسألة الأخرى هو تحديد مفهوم الحرية ومفهوم المسؤولية، لأنه حالة الفوضى، احنا تيعيشو واحد الحالة ديال الفوضى، وما تعرفوش مجال الحرية من مجال المسؤولية.

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

يعني حتى أكون دقيقا، هذا واحد المجال اللي فيه واحد العداد ديال التحديات وفيه إرث، الحمد لله الآن كايته إرادة سياسية، وعندنا مرجعية دستورية، انطلاقا من هذه الإرادة ومن هاذ المرجعية نريد إحداث هذا

وأمام ملحاحية مطالبة الجسم الإعلامي بإصلاح قانون الصحافة بشكل جذري ومستعجل، يستوجب التعجيل بإخراج قانون صحافة متقدم يتضمن أحكاما واحترازا مضبوطة ودقيقة وخالي من العقوبات السالبة للحرية، ويعالج مختلف المشاكل التي تعيشها المقولة الصحفية، إضافة إلى مطلب إحداث هيئة مستقلة لأخلاقيات المهنة.

لهذه الاعتبارات، وبالنظر لتجاهل برنامجكم لخلاصات الحوار الوطني حول الإعلام، نسائلكم، السيد الوزير، وبشكل مباشر وواضح: متى سيتم الإفراج عن قانون صحافة يواكب التوجاهات الحاصلة في مجال الحقوق والحريات ويجيب على تطلعات الفاعل الإعلامي وانتظارات المجتمع المغربي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم حكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر الإخوة في الفريق على هذا السؤال. لم تتجاهل خلاصات الحوار الوطني للإعلام والمجتمع، بل بالعكس عدد من الخلاصات مضمنة في البرنامج بحكم الاطلاع الأولي عليها، لكن رسميا هذه الخلاصات لم يعلن عنها بشكل رسمي إلا فيما بعد، أي من بعد التصويت على البرنامج الحكومي.

لكن أؤكد أنها مرجعية من المرجعيات المهمة لأن الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، شكل لحظة أساسية في بلورة التوجهات للنهوض بقطاع حيوي هو الإعلام في بلادنا.

قضية قانون الصحافة والمجلس الوطني للصحافة، هذه من الأولويات المطروحة مباشرة بعد التصويت في مجلس النواب على الحكومة، في اليوم الموالي تم عقد لقاء موسع مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف والنقابة الوطنية للصحافة المغربية، ثم لقاء بعد ذلك مع الفيدرالية المغربية للإعلام، كان الموضوع الأساسي هو إطلاق المشاورات حول موضوع قانون الصحافة والمجلس الوطني للصحافة.

أبشركم بأن المشروع الأولي أعد، اتفقنا على أساس أسبوعين، الآن المشروع بعد إعداده انطلقنا من مشروع قديم كان أعد في 2007 وطورناه، ثم أخذنا بعين الاعتبار المشروع الذي قدمته الفيدرالية والنقابة، ثم تم الاشتغال عليه على مستوى الوزارة، الآن المشروع على مستوى الوزارة هنالك مشروع جاهز هو الآن مسلم للمهنيين حتى يعطوا الرأي ديالهم فيه، الغرض ديالنا هو بناء واحد الإجماع أو اتفاق قوي على مجلس وطني للصحافة مستقل وفق ما جاء في الفصل 28 من الدستور، والذي دعا إلى إحداث هيئة تعنى بشؤون تنظيم هذا القطاع.

الإعلام قاطرة محممة في أي تحول مجتمعي، ورافدا أساسيا يساهم في التطور وبناء المجتمع الديمقراطي المنفتح على معظم التعبيرات والحساسيات.

لذا، لابد من وضع إستراتيجية مضبوطة، تراعي مناح متعددة وتتطرق لقطاعات كثيرة ومتنوعة، وذلك بناء على قاعدة تشاركية، تجعل التأثير قطب رحاها ومركزاتها الأساسية، كما ينبغي أن تعالج الأمور عن طريق الإعلام العمومي لصناعة الرأي العام الفاعل والمؤثر في دواليب بنايات المجتمع العصري الحديث، المبني على أسس مبادئ الإعلام الحر والنزيه والمنفتح على كل الحساسيات السياسية والمشارب الاجتماعية، وذلك لإعطاء الفرصة لكل مواطن للتعبير عن رأيه والحصول على المعلومة لأن حرية الإعلام تعكس حجم الحرية التي يحظى بها أي مجتمع.

ولا يجب أن يكون الهدف من التنظيم مرابي خفية، أساسها التضييق على المساحة المخصصة لكل الآراء والتغييرات المجتمعية أو أن يرتبط هذا التنظيم بمصالح فئوية ضيقة أو أي وصاية، بل يجب أن يكون التنظيم قاطرة نحو خلق دينامية جديدة تعترف بمبدأ المساواة بين المجتمع ومشاركة الأفراد والجماعات في صناعة القرار وفق قاعدة "شركاء في التمويل وشركاء في الاستفادة من خدمات الإعلام العمومي".

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ألم يكن الوقت ليستفيد المواطن من إعلام عمومي ديمقراطي، يوفر كامل الشروط الضرورية للانضمار في عمق التحولات لتنمية المحصول الثقافي وتحويل اللامساواة في الاستفادة من خدمات الإعلام العمومي إلى نافذة ديمقراطية، تحلل وتناقش كل المتناقضات بكل حرية؟
شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

متفق مع السيد المستشار فيما طرحه. الإعلام هو رافعة أساسية في التحول الديمقراطي، والإعلام المغربي عليه أن يكون عنصرا أساسيا الآن في مواكبة التحول الذي ارتبط بالمراجعة الدستورية الأخيرة، أن يكون رافعة تجسد مقومات الهوية وتساعدنا على التأسيس، لأن الانتقال الديمقراطي عليه أن يكون مرتبطا بانتقال إعلامي أيضا على المستوى الديمقراطي. هذا الأمر، كيف نحن مشغولون عليه؟

أولا، تم إطلاق مشروع مراجعة دفاتر التحملات ديال القطب العمومي، تم تنظيم ست لقاءات، الأسبوع الماضي، مع كل مكونات هذا القطب: القنوات الموجودة، القنوات الوطنية، الإذاعات الجهوية، القناة الثانية، زيارة ل (MEDI1 TV)، أيضا لقاءات على مستوى المديرين من أجل إعداد تشاركي لدفاتر التحملات.

دفاتر التحملات فيها واحد المحور خاص بالتنوعية، ووجدنا مشكل أنه

الإصلاح، لكن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم بشكل سريع، هنالك خطة وفق أولويات، سننجز أولا المجلس الوطني للصحافة.

ثانيا، عندنا القانون ديال الصحافة الذي نريده قانونا عصريا، الحوار انطلق فيه، ونأمل أنه يكون جاهز في هاذ السنة.

ثالثا، عندنا واقع الصحافة الإلكترونية. قانون الصحافة فيه كلمتين الصحافة الإلكترونية، ما كيناش مقتضيات قانونية، وجدنا فراغ، لا عند من يصرحوا، لا نظام الأخلاقيات ديال المهنة، لا البطاقة، لا... الفراغ الكلي تقريبا، اقتضى منا الإعداد على وجه السرعة، درنا تقريبا 3 لقاءات وعندنا الآن شراكة مع المهنيين باش غادي نطمو يوم دراسي، فيه سلسلة من الأورش، أحد النقط ديالها المجال ديال تقنين قطاع الصحافة الإلكترونية، 400 موقع إخباري إلكتروني، كين اللي الموقع الإلكتروني اللي الآن عندو مليون زائر في يوم واحد في نهاية الأسبوع، بلا الصحافة المكتوبة.

هذا يقتضي شوية ديال الوقت، ماشي كقول الوقت اللي باش أنا حتى لنهاية الولاية، أنا متفق معك، قضينا سنوات بدون اشتغال على هذا الأمر، الآن كين برحجة مع المهنيين، مع المنظمات الحقوقية وفي مرحلة ثانية غادي نجي للبرلمان لأن أنا هاذ القانون بغيت يشكل واحد الأرضية ديال إجماع وتوافق.

ومعك كين الحرية والمسؤولية هاذو مرتكزين، كين عليهم إجماع عالمي، لكن الترجمة ديالهم ماشي فقط في العقوبات السالبة للحرية، واللي الآن النقاش تبلور بأنه خصنا نقلصو هذاك الشيء إلى أدنى درجة ممكنة وإن اقتضى الأمر أننا نوصلو إلى الإلغاء الشبه كلي أو الكلي، ولكن هاد الشيء خصو يكون نتاج حوار. الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع فقط أعطانا الأرضية، خصنا بنينو عليها، لأنه ما اعطاش أجوبة جاهزة خاصة في هذه النقطة.

بقيت نقطة أخرى أنه راه ما كيناش مسألة العقوبات، كينة نقاط لأن التوجه اللي غاديين فيه هو أولا تعزيز ضمانات ممارسة المهنة، الحريات الصحفية أن تكون مصانة، وفي نفس الوقت تمكين المهنيين من أدوات تعزيز أخلاقيات المهنة بشكل ذاتي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم أن تنهوا موضوعكم في السؤال الموالي، عندكم سؤال آخر يمكن تكملوا فيه إلى احتاجيتو شي دقيقة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاتصال هو حول تقوية الإعلام العمومي لبناء المجتمع الديمقراطي. الكلمة لأحد السادة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة للأستاذ برقية.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، تابعت بإمعان تدخلكم من قبل ولكن للتأكيد يشكّل

السادة الوزراء،
الزميلة والزملاء،

السيد الوزير، لا يسعني إلا أن نتقدم لكم بجزيل التشكرات عما أبدتموه من استعداد وما بشرتم به من فتح أوراش مهمة جدا من أجل تفعيل ما خلص إليه ولو في غياب الإتيان بمشروع قانون الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع.

إذن تبين باللموس أن هناك إرادة قوية لدى هذه الحكومة من أجل الإتيان بالجديد واعتقد أن الأولوية ينبغي أن تعطى للإعلام العمومي باعتبار أنه القاطرة، وهو الذي يمكن أن يعتمد عليه من أجل خلق توازن ديمقراطي داخل المجتمع المغربي، وكذلك تلافي ما كنا نعاني منه من تهميش سواء بعض القطاعات أو بعض المناطق من أجل إيصال المعلومة إليها أو إيصال ما تعانیه كذلك إلى باقي مكونات الشعب المغربي.

ثم أتمنى في خضم ذلك أن تسارع الحكومة إلى بلورة ما خرج به الحوار الوطني حول هذا القطاع في شكل قانون، سيمكن أن يغني كذلك النقاش من خلاله البرلمان وأن يأتي باقتراحات جديدة.

وفي خضم هذا، وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول بخصوص الاعتراف بالإعلام العمومي وكذلك إيصال المعلومة، هو الاشتغال على ورش خلق قناة برلمانية، لأن لا يعقل أبدا أن تبقى هذه المؤسسة التشريعية، التي هي سلطة مستقلة، وتعنى بشؤون الأمة بجميع تجلياتها خارج التغطية بالنسبة للإعلام العمومي وإيصال ما يقع داخل هذه القبة أو داخل البرلمان برمته إلى الرأي العام، وخاصة أن الدستور الآن خلق آليات جديدة، والحكومة في توزيعها للمهام خلقت آليات للتواصل مع المجتمع المدني، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الآن أصبح يحمل كذلك من مهامه أو يتكلف بمهامه بالمجتمع المدني، ولا بد أن تكون هناك صلة وصل ورابطة ما بين الإعلام وما أتم بصده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

في هذا الصدد، أولا فيما يخص القناة البرلمانية، جرت مذاكرة أولية مع كل من السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد رئيس مجلس النواب على أساس هنالك الآن مشروع أولي أعد على مستوى القطب العمومي، لكن هذه القناة ينبغي أن تكون تحت سلطة المؤسسة التشريعية وليس السلطة التنفيذية.

نحن سنوفر ما هو تقني، ما هو إداري، لكن على المستوى التحريري والسياسي هي تحت مسؤولية السلطة التشريعية وحتى على مستوى

كاين في المبادئ، ولكن ما كانتش تدقيقات، وماشي فقط تعددية لضمان التعددية اللي موجودة على مستوى الفرق اللي كاينة في البرلمان، بل حتى نسبة خاصة من الناس اللي موجودين خارج البرلمان.

الدستور أقر مبدأ حرية الولوج للمعلومة في المجال السمعي البصري، وهذا هو الورش الثاني، بالإضافة إلى مراجعة دفاتر التحملات، كاين الورش الثاني ديال اعتماد قانون جديد خاص بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وعقدنا لقاء مع إدارة الهيئة باش تبدأ العملية ديال إعداد مشروع هذا القانون الجديد اللي غادي يولي يتيح لجميع المغاربة يعرفوا كل حزب سياسي اشحال كيستافد من هاذ الإعلام ويولي عندنا الحق نعرفو بشكل دوري، ماشي فقط كما هو حاليا بالله كعرفوه في المحطات الانتخابية. إذن، عندنا دفاتر التحملات، ثانيا عندنا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والولوج للمعلومة.

ثالثا، عندنا ورش أساسي يرتبط بالتخوف اللي عبرتو عليه ديال أن التنظيم يولي عامل للتضييق على المهنة، هذا توجس مشروع ومن الجميل التذكير به، علاش؟ لأن في الوقت اللي احنا باغيين تقننو ونساعدو على الضبط الذاتي، كاين اللي غادي يجي ويقول هاذي فرصة لتقليص هامش الحرية، لا. غادي نوضعو آليات قانونية واضحة، تتيح عدم تدخل السلطة التنفيذية في هاذ الهيئات ديال التنظيم الذاتي، وهاذ الأمر في المشروع اللي ناقشنا الآن مع المهنيين أن المجلس الوطني للصحافة تكون هيئة مستقلة ومنتخبة؛ الناشرين ينتخبوا، الصحفيون ينتخبوا، والثالث اللي مرتبط بالمجتمع المدني يكون من هيئات معترف بها، والسلطة التنفيذية ما تعينش بشكل مباشر أي عضو في هاذ المجلس، وهذا اللي غادي يعزز أن الهيئات ديال التنظيم الذاتي تعنى بالقضايا المرتبطة بأخلاقيات المهنة، وفي نفس الوقت عندها شرعية انتخابية من الهيئات ديالها، هذا هو الورش الثالث المرتبط بالمجلس.

الورش الرابع، اللي بالنسبة إلينا أساسي، التعددية كما قلت، وهذا مؤشر من مؤشرات المجتمع الديمقراطي، ولكن كاين مؤشر آخر من غير التعددية، وهو وجود نظام أخلاقيات متعارف عليه، هاذ الأمر في كل الدول تلزم مؤسسات الإعلام العمومي بميثاق الأخلاقيات. للأسف الشديد اللجنة الاستشارية للأخلاقيات والبرامج، رغم التنصيص عليها في 2006 في دفاتر التحملات، لم يقع إرساؤها، الآن وقع نقاش باش يوقع الإرساء ديالها وهي اللي عتراقب هاذ الأمر.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد الأنصاري، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أصبح المغرب يتوفر على مدونة عامة للضرائب، جاءت بعد مجهودات وإصلاحات كبيرة لتواكب الأوراش الحكومية والمالية وإقرار مبدأ العدالة الجبائية، لكن من الملاحظ أن هناك بعض السلوكات التي تتناقض مع هذا المبدأ حين يعمد بعض المكلفين بالإقرار الضريبي على فرض مراجعة الثمن المصرح به على جميع التصاريح والإقرارات تحت ذريعة التملص الضريبي.

السؤال، السيد الوزير: هل في نظر الإدارة أن جميع الإقرارات يشوبها غش أو تملص ضريبي؟

وشكرا، أحتفظ بما تبقى للتعقيب

السيد ورئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب...
مكنعملوش بالاحتفاظ السيد المستشار، اسمح لي.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار على وضعهم لهذا السؤال العام حول تطبيق المراجعة الضريبية على جميع المبيعات العقارية كما جاء في تدخلكم. وفي هاذ الإطار، ينبغي التأكيد على ثلاث نقط:

أولا، بأن المراجعة الضريبية لا تشمل جميع الإقرارات، بل هي تتعلق فقط بالإقرارات التي يشوبها نقص في الأمانة أو كذلك الإقرارات التي تضمن أمانة غير مطابقة للقيمة التجارية المتداولة على الصعيد المحلي؛
النقطة الثانية، وهو أن المراجعة الضريبية لا تطبق بكيفية تلقائية ولا عشوائية، بل أنها تتم وفقا لمعايير، تأخذ بعين الاعتبار الأمانة الراجعة في كل منطقة على حدة من خلال مراكز مقارنة البيوعات؛

وثالثا، أن المراجعة الضريبية تضمن للملزمين كافة حقوقهم عن طريق أولا، منحهم أولا إمكانية الطعن في اللجن المحلية أو اللجنة الوطنية أو كذلك المحاكم الإدارية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الوزير.

المكان هنالك تفكير أن تثبت من هنا، هذا الأمر الأول، وأبشركم وأنا عندي طموح أن ننجز هذا المشروع هذه السنة، كإينة إرادة الآن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية باش نمشيو إلى الأمام.

النقطة الثانية، وهي مسألة إيصال المعلومة، القطب العمومي هنا عندي فرصة باش نجبي الناس العاملين في الميدان اللي كيمشيو ويطوموا بأعمال أحيانا نضالية وبطولية.

الأسبوع الماضي كان عندي لقاء مع المديرين ديال عشر إذاعات جمهورية، للأسف تم اختزال الدور ديالهم في مجرد محطات، وسمعت نماذج من العمل في الميدان، الإذاعة ديال العيون، الإذاعة ديال الحسية، كيفاش هما اخذوا المبادرة وامشوا كيعكسوا التعدد اللغوي اللي عندنا في البلاد والتنوع اللي كاين، وكان عندهم أدوار أساسية كنجيبهم وكونهم بهم من هذا المكان.

ولكن في نفس الوقت، محتاجين لواحد النهضة حقيقة على مستوى القطب العمومي بشكل أساسي، الآن غادي نصاوبو دفاتر التحملات بطريقة تشاركية مع العاملين، وهاذي أول مرة كتدار، اللي هي اختصاص حصري ديال وزارة الاتصال، فطلبت آراء مباشرة.

ثانيا، عقود برامج باش نوفرو الإمكانيات باش نعكسو التعددية اللي كاينة في هاذ البلاد ونهضو بالتحول الديمقراطي اللي موجود عندنا ونعكسو مقومات الهوية، المغاربة محتاجين لإعلام كيشبههم، فاش يشوفوا فيه يحسوا بالفخر، كيعكس الهوية ديالهم والقضايا ديالهم، ولكن هاذ الشي مغنديرو هوش بين عشية وضحاها، غادي نديروه بطريقة تشاركية، التعاقد اللي عندنا هو الدستور، غادي نشغلو على أساس تنزيل ما جاء في الدستور ونتعاقدو عليه.

ثالثا، توضيح الإطار القانوني المرتبط بالقطب العمومي، الآن كاين نقاش متقدم، وكاين عمل في هاذ الإطار، ومن هاذ المقترحات هو إقرار مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والمساواة في العلاقة مع شركات الإنتاج ومع المتعاقدين والنهوض بالأوضاع ديال العاملين على مستوى الكرامة المعنوية ديالهم في هذا القطب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تطبيق المراجعة الضريبية على جميع المبيعات العقارية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

ننكب عليها.

أولا غير باش نوضحو الأمور، المعطيات اللي بحث فيها انطلاقا من التساؤل اللي اطرحتيو تبيين بأن النسبة اللي تم المراجعة ديالها خلال سنة 2011 لا تفوق 30%، ما شي 98%، وهادي بالمحاضر غير باش نتفقو، يمكن تكون عندنا فكرة بأن 30% يمكن كاع نقولو بزاف ولكن فقط 30% ما شي 98% كما جاء في تدخلكم.

النقطة الثانية، بالنسبة للسؤال حول الكيفية ديال التقييم، هذا بالطبع هنالك المعايير اللي عند وزارة المالية ولكن كذلك المحافظة العقارية اللي نتاخذوها بعين الاعتبار.

والنقطة الثالثة وهي اللي إن شاء الله سنشتغل عليها وهو إشكالية المساطر، وأتم تعلمون بأن من بين الأمور التي وضعناها في البرنامج الحكومي وهو العمل على وضع أكثر شفافية وأن يتم الحق في المعلومة أي أن المواطنين تكون عندهم الإمكانية باش يعرفوا أشنو هما الأوراق اللي تيخصهم يجيبوا باش ما يوقعش هاد الإشكال اللي اطرحتيو، وأنا نقلصو كذلك المدة، درنا بمجهود وطلبت من السادة المكلفين في هذا المجال باش أننا نقلصو من هاد المدة الزمنية باش تعطى (quitus) والناس يمكن لهم يشتغلوا.

وفي نفس الوقت، كذلك بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، طلبنا كذلك أنه يتم استرجاع الضريبة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا تعطى لهم الأسبقية باش أن ما ييقاش يكون عندهم واحد الإشكال في الخزينة ديالهم، إذن احنا تنشتغلوا إن شاء الله وغادي نزيديو نحسنو العمل ديالنا. وشكرا على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه لكم دائما، موضوعه وضعية صناديق التقاعد والحلول المقترحة لتفادي الأزمة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن أوكجال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لقد تصاعد الاهتمام في المدة الأخيرة بوضعية صناديق التقاعد، سواء من طرف الحكومة أو الفرقاء الاجتماعيين والمعنيين مباشرة، وذلك نظرا لما أكدته الدراسات الإكتوارية من احتمال كبير لتعرض صناديق التقاعد لأزمة خاتمة بعد سنوات، مما يفرض اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي هذه الأزمة.

وهذا الموضوع يندرج اليوم في صلب الحوار الاجتماعي الجاري، وقد

السيد الوزير، كنشكروكم أولا على تفضلكم بهذا الجواب، ولكن مع كامل الأسف ما متفقينش معكم، علاش؟ حيث كتقولوا لنا بأن هاد (le redressement)، هاد المراجعة، مكيناش (systématique)، أصدقي القول، السيد الوزير، 96 ولا 97% (systématique) وأن المراجعة كتطبق بواحد الطريقة تعسفية.

كندويو لنا على عناصر المقارنة، عناصر المقارنة، السيد الوزير، في واحد الوقت كانت هاد اللجنة مكلفة من عضو من المالية وعضو من الإسكان وعضو من الأملاك الخزنية، حقيقة في هادك الوقت ما كناش كنعيشو هاد المشاكل، اليوم ولات هاد عناصر المقارنة خارجة من إدارة التسجيل، هو كيجيب لك عنصر المقارنة واحد السيد اشري ورودريساو لو، وكياخذ هادك الثمن اللي رودريساو كعناصر مقارنة. في اللجن المحلية واللجن الوطنية راه كيتفض هاد اسميتو...

ولكن، السيد الوزير، الإشكال اللي كاين، احنا كندويو على مبدأ العدالة الجبائية، احنا اليوم كتصادفو في إدارة الضرائب بواحد المشكل هو ولي كيطبقوا علينا سياسة اللي ديالي ديالي واللي ديالك ندويو فيه.

السيد الوزير، احنا راه عندنا واحد الإشكال كثير وأن كاين واحد الكوارث اجتماعية اللي الناس كيعانيو منها.

السيد الوزير، كاين واحد المشكل هو أن هاد (Les guichets d'accueil) واحد الوقت ولينا كقبلو هاد التعسفات وكنجيو باش نؤدي هادك الثمن اللي كيطلبوا منا، ولكن المساطر، السيد الوزير، خصك تشوف، كتخلص وكتتسنى 3 أشهر باش تاخذ الوثيقة ديالك، في حين أن الفلوس ديال المواطنين كيقاوا مبلوكين عند الموتقين وكيقاوا طالعين هابطين وما كاينش مع من تتكلم، لأن (l'agent d'accueil ne fait que transmettre le message) وكيجيب لك (le message) من عند واحد آخر، كيجيو لك غلط. كتعمل جميع الوسائل، احنا كنعلمو جميع الوسائل بحكم علاقاتنا، ولكن واش جميع المواطنين عندهم هاد الوسائل باش يوصلوا لهذالك المفتش؟ ملي كيمشي عند المفتش كيقول لو أسيدي ما طلبتش منك هاد الشي، ها اللي طلبت منك، ها اللي طلبت منك. إذن، السيد الوزير، كطلبو منكم تأخذوا هاد المسائل بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تعقيبكم اللي تبيين أولا أن هاد الإشكالية فهي إشكالية حقيقية اللي مطروحة في الساحة، وأن من الضروري أن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب؟ الأستاذ عذاب تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

الإخوة المستشارين،

أولا، في البداية نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات ونتمنى لكم التوفيق في المهمة الجديدة.

كما تعلمون، السيد الوزير، نحن متفقون والكل متفق على الإصلاحات، ومن ضمنها إصلاح صندوق الموازنة أي المقاصة، والإصلاح ديال نظام التقاعد، والإصلاح ديال النظام الجبائي، هذه من المسلمات التي التصريح الحكومي.

تعلمون، السيد الوزير، أنه الخطورة ديال هاذ العجز ديال صندوق التقاعد، تكلم عليها هاذ المجلس منذ سنوات، والحلول تتضارب، اتما جيتو بالجواب ديالكم، السيد الوزير، على أنه هاذ القرار ديال رفع سن التقاعد إلى سن 62 سنة، مازال ما غادي يمكن يكون ساري المفعول، علما أنه يضر كذلك بالاقتصاد الوطني، لأن الإنسان لما يصل سن التقاعد 60 سنة، كيخوي المكان لواحد آخر اللي غادي يجي يشتغل ويبدأ الحياة ديالو، لأن خص من المعقول يكون الصندوق ديالو متوفر على جميع الواجبات والمستحقات ديالو.

إذن، هاذ الخلل، أتم كذلك، السيد الوزير، والحكومة تتعلم العواقب ديالو والمسببات ديالو، احنا ما دات بنا أنه.. علما أنه حتى الفئة التي تستفيد لا تفوت 6%، إذن هذا إشكال.

في إطار الحكومة اللي متوفرة على سند شعبي، الحكومة اللي الشعب كله ينتظر منها الكثير، والتي نتمنى لها المستقبل والتوفيق، خصنا نتكلمو بصراحة ونعرفو أشنو هي الأسباب التي تسببت في هذه الأزمة ديال هاذ الصناديق، علما أنه الإنسان لما تينخرط، هاذوك الفلوس خصهم يكونوا تينستثمروا، خص ملي يجي الوقت ديالو باش يستافد خصو يلقاتهم محطوطين، بل يلقاتهم استثمروا ويمكن له يستافد منهم من جوانب أخرى، القطاع الاجتماعي، في السياحة، يلقي ذوك الفلوس ديالو استثمروا، ما شي تقصو أو امشاو.

إذن، هذا ورش كبير، السيد الرئيس، ونتمنى الاستمرار فيه إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

تفاجأنا بانخاذ المجلس الإداري لهذه الصناديق لقرار رفع سن التقاعد إلى 62 سنة، والحوار مازال جاريا، علما أن إجراء هذه الأهمية لا يمكن أن يكون مجرد قرار إداري، بل هو مجال ينظمه القانون وبناء على دراسات معمقة ومشاورات واسعة وعلى حلول متوافق عليها بين كل الأطراف المعنية.

نسائل معاليكم عن مدى صحة ما يقال عن قرار رفع سن التقاعد إلى 62 سنة، وعن التدابير المتخذة لضمان قرارات صائبة ومتوافق عليها بين الأطراف المعنية، تصاغ في النهاية بشكل قانوني نظرا لأهمية هذا الموضوع الذي يهم مستقبل فئات واسعة من الشعب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس.

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي على سؤالهم المتعلق بشريحة عريضة من المواطنين حول وضعية صناديق التقاعد، وكذلك القرار التي جاء في المجلس الإداري المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد.

أولا، بغيت نذكر بأن هاذ القرارات اللي تكلمتو عليها فتم اتخاذها في 2010 و2011 ولم تطبق، علاش؟ لأنه داخلين في إطار هاذ التوجه الهادف أساسا إلى وضع مقاربة، تهدف إلى التوصل بكيفية توافقية مع شركائنا الاجتماعيين وكذلك الاقتصاديين في حل إشكالية أنظمة التقاعد بكيفية شمولية، وبالتالي فكما تعلمون فهناك أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد التي تتكون من جميع المتدخلين في هذا الملف اللي قامت بواحد الدراسة، وهاذ الدراسة بينت بأنه مع الأسف أن الصندوق المغربي للتقاعد سيعرف عجزا آخر سنة 2012، وبالنسبة لصندوق الضمان الاجتماعي سيعرف عجزا سنة 2026 وبالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سيعرف عجزا سنة 2021 أي كايين ضرورة لكي تقوم بإصلاح شامل.

وفي هذا الإطار، فتم تقديم العديد من الإمكانيات والحلول المقترحة من طرف مكتب الدراسات وتم مناقشتها من طرف اللجنة التقنية، وتم كذلك بطلب من النقابات الأكثر تمثلية وضع وطرح هاذ الإشكالية على المكتب الدولي للشغل، والذي قدم بعض الاقتراحات ديالو في هاذ المجال، وسيتم إدراجها في اللجنة التقنية، وإن شاء الله من الأمور التي سنعطيا الأولوية، وهذا ما جاء في البرنامج الحكومي، أي أنه سيتم وضع سيناريوهات التي سيتم تقديمها على اللجنة الوطنية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة للبت فيها وتقديمها إلى البرلمان في أواخر هذه السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أود أولا أن أشكر السيد المستشار على، أولا، الوعي والتزامه بالعمل جماعة من أجل البحث على الحلول الضرورية للقيام بهذه الإصلاحات المهمة، تكلم على إصلاح الموازنة، الإصلاح الجبائي وكذلك إصلاح أنظمة التقاعد، وابتغيت كذلك وأكد بأنه من الصعب اليوم أن نتخذ موقفا واضحا في هذا المجال، لأن هنالك دراسة تم وضعها، هنالك إشكاليات حقيقة ناتجة عن النمو الديموغرافي ونتيجة كذلك عن أمور اللي هي إيجابية بالنسبة للبلاد، وهو أن مدى الحياة الحمد لله ارتفع، كان ما تيفوتش 65 سنة، اليوم فتنا 71 سنة، وهذا كذلك سيكون عندو انعكاسات على أنظمة التقاعد، وأن العدد كذلك ديال المتقاعدين في 2007 كانت 149.000 وفي أفق 2060 تنتكلمو على 441.000، إذن كإين واحد التراكمات اللي هي إيجابية، والي من شأنها أننا ناخذوها بعين الاعتبار.

النقطة اللي بغيث نعقب عليها هي تتعلق بالربط ما بين الخروج لسن التقاعد وكذلك القضية ديال التشغيل، حسب الدراسات الدولية التي أقيمت في هذا المجال، فليس هنالك أي ارتباط في هذه النقطة، هاذي خصنا نعرفوها وإن شاء الله غتكون عندي فرصة باش نقدم لكم النتائج ديال هاذ الدراسة، تنتكلم دوليا، احنا ما تنتكلموش على المغرب، تنتكلمو دوليا.

وبالتالي، اللي أساسي وهو نبحتو ما هي الحلول الأنسب اللي غادي تمكن أنه ما يكونش ضغط كبير على الأجراء، لأن راه تيخصنا نعرفو بأنه باش يوقع نوع من التوازن، من الضروري أن يتم مساهمة أكثر، كذلك من طرف الدولة وكذلك في إطار ديال ضمان التقاعد للجميع، لأن هذا هو الهدف الأساسي من هذا الإصلاح، وهو أن نوسع عدد المستفيدين من التقاعد في بلادنا اللي هو تيبقى في نسبة ضئيلة جدا، لا تعكس مدى التطور الذي عرفته بلادنا خلال هذه السنوات الأخيرة.

وشكرا، وأستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وموضوع السؤال الثالث الموجه إلى نفس السيد الوزير دائما هو تنفيذ الحكومة لالتزامها المتعلق بتعديل القانون التنظيمي للمالية، والكلمة لأحد مستشاري الفريق الحركي لعرض السؤال، تفضل الأستاذ عبد الحميد.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لقد أكدت الحكومة السابقة على ضرورة تعديل القانون التنظيمي للمالية بما يستجيب لمتطلبات الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تعلمون، السيد الوزير، أن هذا الورش محط اهتمام الفرق البرلمانية نظرا لأهميته في تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية، لا على مستوى تتبع ومراقبة تنفيذ الميزانية وتقييم نتائجها بدل التعامل مع البرلمان كمجرد أداة لتمرير الميزانيات السنوية كما أعدتها الحكومة، التي تظل لها الكلمة الأخيرة عبر الفصل 51 من الدستور السابق لقطع الطريق على كل التعديلات.

السيد الوزير،

لا محال، سيشكل إصلاح وتعديل القانون التنظيمي للمالية دعامة قوية لتعزيز الحكامة الجيدة، على اعتبار أن النص الحالي متجاوز وعديم الفعالية، سواء فيما يتعلق بالتدبير المالي للحكومة أو المراقبة البرلمانية للإفناق الحكومي.

ولهذا، السيد الوزير، نود معرفة المعوقات والأسباب التي حالت دون إقدام الحكومة على تعديل القانون التنظيمي للمالية رغم ما يكتسبه من أهمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على سؤاله المتعلق بمشروع القانون التنظيمي للمالية. أود، أولا، أن أذكر بأن هاذ الحكومة في إطار البرنامج الحكومي، أكدت على نيتها للعمل من أجل القيام بهذا الإصلاح الهام.

وثانيا، كذلك ينبغي التذكير بأن هذا الإصلاح ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها بلادنا على الصعيد الدستوري بحكم أن الدستور أكد على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، ضرورة الحق في المعلومة، وكذلك ضرورة الالتزام بضبط التوازنات الماكرواقتصادية والتوازنات المالية. وتكلم كذلك الدستور الجديد على ضرورة العمل من أجل إصلاح الدولة في إطار الجهوية المتقدمة.

وبالتالي، فصحيح أنه كانت هناك مسودة تم تقديمها في الأسابيع الأخيرة للبرلمان السابق من طرف الحكومة السابقة، ولكن هذه المسودة لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي جاء بها الدستور الجديد وكذلك التوجيهات التي جاءت في البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الحكومة الجديدة.

وبالتالي، فأضحى من الضروري أن نعمل على تقوية وتطوير وإغناء ما تم القيام به بـ:

المنظور الجديد لتعديل بناء الميزانية من خلال المراجعة البنوية والوظيفية للقانون التنظيمي، يقوم على التطوع إلى توطين المشاريع والبرامج التنموية في الميزانيات القطاعية وفق توزيع عادل للاستثمارات العمومية، لأن خصنا تراعي الخصوصيات ديال الجهات فيما يخص التوزيع.

ونعتبر، السيد الوزير، كذلك أن هذا القانون التنظيمي للميزانية، ومن خلاله هيكل الميزانية العامة، هو مدخل لتسهيل وتقوية العمل الرقابي للبرلمان كما جاء في جوابكم، السيد الوزير، وسيكون تنزيلا للفلسفة الدستورية الجديدة على أرض الواقع.

وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أود فقط التأكيد على أن الحكومة عازمة كل العزم أن تقوم بما جاء به السيد المستشار، وهذا يدخل في إطار البرنامج الحكومي، ولكن ينبغي كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار أنه من الضروري أن تتم المصادقة على القانون التنظيمي للجهة حتى تكون لنا رؤية واضحة في كيفية القيام بإعداد الإصلاح الأساسي للقانون التنظيمي للمالية ليأخذ بعين الاعتبار دور الجهة في المستقبل حتى لا نبقي فقط في الإشكالية ديال توطين المشاريع بل ندخل في إطار مقارنة مندمجة، تكون فيها للدولة و للجهة أدوارا متكاملة ولكي نخدم المواطنين ونحسن من خدمة المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، كما نشكر جميع من ساهم فيها.

ورفعت الجلسة، ونحن على موعد بعد لحظة لافتتاح جلسة اختتامية مباشرة بعد هذه الجلسة.

أولا، التركيز على ضرورة تعزيز دور قانون المالية في مواكبة السياسات القطاعية والسياسات الاقتصادية مع ضبط التوازنات الماكرو-اقتصادية؛ ثانيا، تحديث التدبير العمومي من أجل أن يتم ربط الإنفاق العمومي بالنتائج المنتظرة، وهذا ما سيمكن مجلس المستشارين ومجلس النواب من القيام بالتقييم الحقيقي لمدى نجاعة السياسات المعتمدة؛

ثالثا، كما جاء في تدخلكم، العمل على تقوية دور مراقبة البرلمان بإعطائه جميع المعطيات اللازمة وكذلك جميع المعلومات الضرورية، ولكن أكثر من ذلك بإشراك البرلمان في إعداد قانون المالية.

وأخيرا، ملاءمة النظام الميزانياتي مع التطور الهادف إلى تقوية البعد الترابي وخصوصا البعد الجهوي في إعداد وتطبيق مشاريع قانون المالية، وهذا ما نشغل عليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار، تفضل الأستاذ السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على كل هذه التوضيحات التي تقدم بها. فعلا نتمنى تنفيذ كل ما جاء به السيد الوزير، إلا أننا نؤكد، السيد الوزير، على التعجيل بإخراج هذا القانون التنظيمي للمالية بصيغة جديدة من شأنه أنه يمنح للميزانية العامة مضمونا برنامجيا بدل المنظور المحاسبي اللي كان يوطر إلى حد الآن.

وهذه الصيغة، السيد الوزير، من خلالها نترجعو إلى النتائج والأهداف لمواكبة جميع المشاريع في الزمان والمكان وحسب واحد الأجندة محددة، تحترم كذلك التوزيع الجغرافي حتى يمكن للبرلمان أن يواكب هذه المشاريع في قانون التصفية.

وكذلك، السيد الوزير، ما نود أن يراعى في هذه القوانين أن هذا